العرب
الخميس 2021/11/25
السنة 44 العدد 12251

تجربة أردوغان مع الليرة تُدخل الاقتصاد في مسار مجهول

60 في المئة من الأتراك فقدوا الأمل في قدرة الحكومة على معالجة الأزمة بحلول نهاية 2022

تتزايد الدلائل لدى معظم الخبراء على أن سوء تقدير السلطات النقدية التركية، في ظل ضغوط الرئيس رجب طيب أردوغان، لمعالجة تشوهات المؤشرات السلبية، ستُدخل الاقتصاد برمته بشكل فعلي في مسار مجهول قد يتسبب في فقدان السيطرة على الوضع، ما سيعرض النمو لتقلبات ستستمر طويلا.

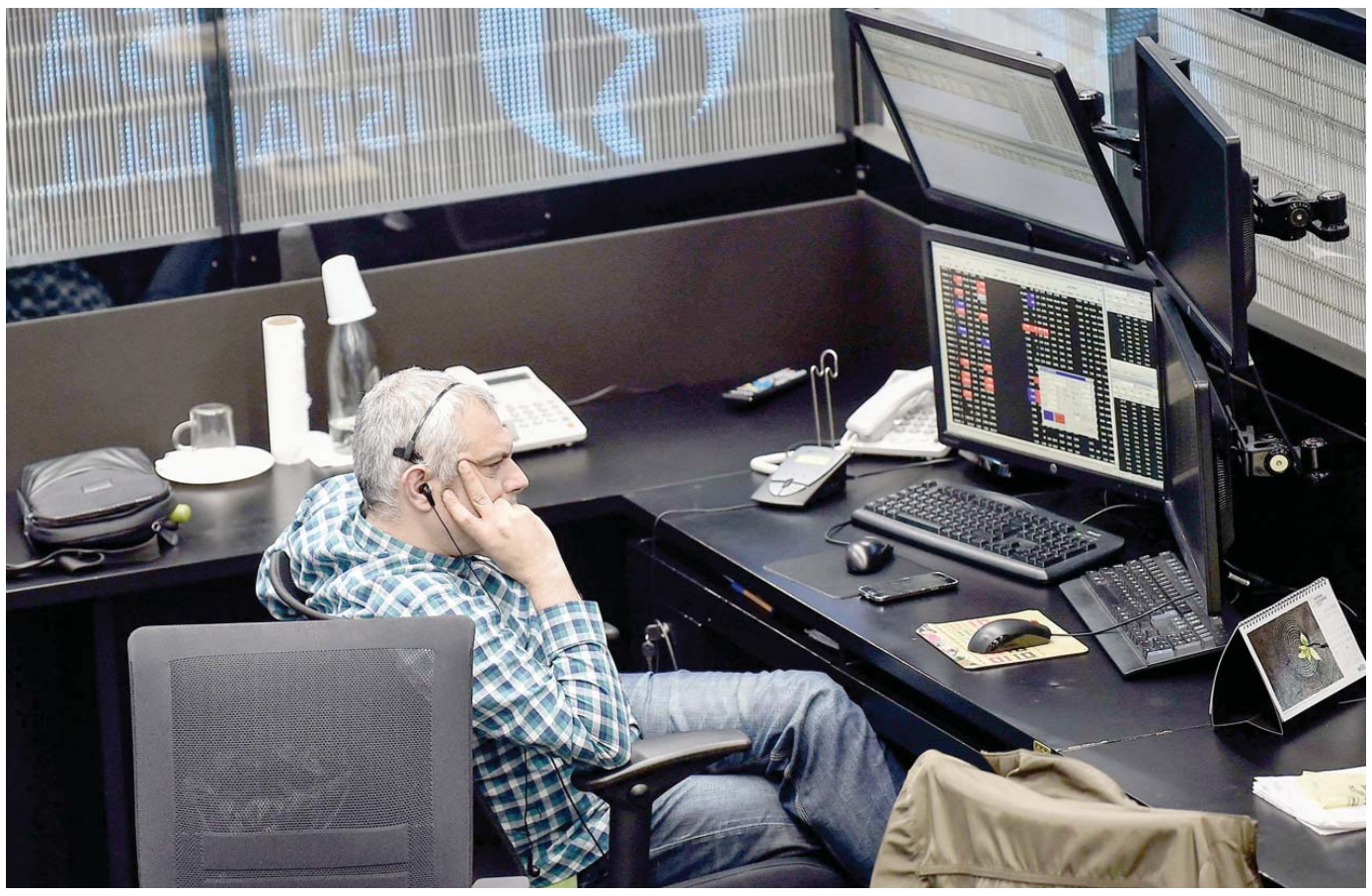

كل المؤشرات تؤكد أن الأسوأ قادم

إسطنبول – يهدد تسارع فقدان الليرة التركية لقيمتها أمام الدولار بتقويض قبضة الرئيس رجب طيب أردوغان على الاقتصاد، والذي لطالما تفاخر بأنه المنقذ رقم واحد لنشاطه بسياساته النقدية المثيرة للجدل.

ويهدف ضغط أردوغان من أجل خفض أسعار الفائدة إلى تعزيز النمو بشكل كبير، وخلق فرص العمل وإحياء شعبيته المتدهورة قبل الانتخابات العامة في 2023، لكن الصدمات السعرية الناتجة لها تأثير معاكس.

ويقول المتابعون للشأن الاقتصادي التركي إنه بعد عقدين في السلطة، قد يواجه حزب أردوغان نقطة اللاعودة بسبب التأثيرات العميقة السلبية لتلك السياسات.

أونور آنت

الأثر المتراكم للمشاكل يعني أن التكاليف الاجتماعية أكبر بكثير

فينيكس كالين

عتبة الألم الاقتصادي الآن مخيفة قبل أن نرى انعكاسا للمسار

ويرى أونور آنت، المحلل الاقتصادي التركي، الذي يرأس مكتب وكالة بلومبرغ في إسطنبول، أن الضغط من أجل خفض تكاليف الاقتراض ليس بالأمر الجديد بالنسبة لأردوغان، الذي جادل منذ فترة طويلة بأن الأموال الأرخص تبطئ التضخم، وهي وجهة نظر تتحدى الاقتصاديات السائدة.

وأشار إلى أن دفع النمو الذي يغذيه الائتمان قبل الانتخابات المقبلة كان مفيدا لأردوغان في الماضي، لكن الأثر المتراكم لتلك السياسة، وزيادة التفاوتات في الدخل، والأضرار التي أحدثتها الجائحة تعني أن التكاليف الاجتماعية المحتملة أكبر بكثير.

وعاودت الليرة الانخفاض الأربعاء صوب مستوى قياسي جديد، وسط مخاوف من ارتفاع التضخم وتداعيات اقتصادية أخرى، بعدما هوت 15 في المئة في اليوم السابق، عقب دفاع أردوغان عن التخفيضات الأخيرة في أسعار الفائدة.

وانخفضت العملة التركية متجاوزة 13 ليرة للدولار للمرة الأولى في تاريخها، لتتوج بذلك ثاني أكبر انخفاض في عقدين، وبسبب ذلك قفز العائد على سندات الليرة لأجل عشر سنوات إلى 21.1 في المئة، وهو أعلى مستوى منذ مايو 2019.

وسجلت الليرة مستويات منخفضة قياسية في 11 جلسة متتالية، لتصل خسائرها منذ بداية العام الجاري إلى 43 في المئة، بينها نحو 24 في المئة تكبدتها منذ بداية الأسبوع الماضي.

وفي السنوات الثلاث الماضية فقدت العملة ثلثي قيمتها، مما جعل الحياة أكثر تكلفة في الدولة التي يبلغ عدد سكانها 84 مليون نسمة.

وعلى الرغم من دفاع أردوغان عن السياسة النقدية للبنك المركزي وتعهده بالفوز في "حرب الاستقلال الاقتصادية"، فإن الانتقادات تتزايد من جانب أولئك الذين يطالبون باتخاذ إجراءات لوقف تراجع العملة، بما في ذلك كبار الاقتصاديين.

وليس هناك أي تلميح إلى تدخل لوقف الانهيار. وقال البنك المركزي التركي الثلاثاء الماضي إنه لا يمكنه فعل ذلك إلا في ظروف معينة في ظل "تقلب مفرط".

وحذر محللون ومسؤولون قدامى في المركزي ومنافسون سياسيون من أن التضخم الذي يصل بالفعل إلى 20 في المئة، كان من المحتم أن يرتفع بشكل غير مسبوق ويجعل العديد من الأتراك أكثر فقرا وغضبا.

وكتب هاكان كارا، كبير الاقتصاديين السابق لدى البنك المركزي التركي، على تويتر "في ظل أسعار الصرف الحالية قد يتجاوز التضخم الرسمي 30 في المئة في الأشهر المقبلة". وأضاف "إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لن يتمكن النظام المالي من مواجهة ذلك".

ومارس أردوغان ضغوطا على المركزي لخفض أسعار الفائدة، وذلك حسبما يقول، بهدف تعزيز الصادرات والاستثمار والوظائف حتى مع ارتفاع التضخم وتسارع انخفاض قيمة العملة، مما يؤثر بشدة على عائدات الأتراك.

وقال جان سلجوقي، رئيس مركز استطلاعات الرأي تركي رابورو ومقره إسطنبول، "الاضطرابات الأخيرة ستدفع الناخبين المترددين إلى الانزعاج من التوقعات الاقتصادية في صفوف المعارضة". وأضاف أن "احتمالات فشل الحزب الحاكم في تحقيق نسبة 30 في المئة من التأييد قد زادت بشكل أكبر".

وفي عام 2018، قبل زيادتين كبيرتين في أسعار الفائدة لوقف تراجع الليرة، تحمل أردوغان دورتين أخريين من التشديد المفاجئ في السنوات الخمس السابقة، وكان كل ذلك مع التمسك بموقفه العلني بأن أسعار الفائدة المرتفعة كانت تغذي التضخم.

ووفقا لمحمد علي كولات، رئيس مركز استطلاعات الرأي أم.أي.كا دانيسمانليك ومقره إسطنبول، فإن حوالي 60 في المئة من الأتراك فقدوا الأمل في قدرة الحكومة على حل المشاكل الاقتصادية لبلدهم خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

وعلى الرغم من أن أردوغان أظهر مرارا أنه قادر على تغيير السياسة عندما يواجه اضطراب السوق، لكن الإشارات كثيرة على أن هذه المرة قد تكون مختلفة.

وتقول فينيكس كالين، المحللة الاستراتيجية في بنك سوسيتيه جنرال، إن "عتبة الألم الآن أعلى بكثير قبل أن نرى انعكاسا للمسار، بالنظر إلى معارضة الرئيس أردوغان الراسخة لرفع أسعار الفائدة وتأثيره الأكبر على اتجاه السياسة النقدية".

وأوضحت أنه من الضروري هذه المرة تخفيض قيمة العملة بشكل أكبر بكثير.

وأشار المركزي التركي، الذي اكتفى بالبيانات قبل رفع طارئ خلال فترات تقلب الليرة السابقة، إلى أن مثل هذا الإجراء لا يزال غير مرجح.

وفي لهجة حادة أكد أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي عن الاقتصاد التركي أن مواطن الضعف الخارجية التي كانت تعاني منها تركيا بالفعل زادت سوءا بسبب الجائحة.

وأشار الصندوق إلى أن القلق المتأتي يتمثل بوجه خاص في حقيقة أن احتياطيات تركيا من النقد الأجنبي تقدر بالسالب الآن، وهناك احتياجات كبيرة للغاية إلى التمويل الخارجي، نتيجة سنوات كثيرة من حالات العجز في الحسابات الجارية الخارجية.

تراكم المشاكل يُفقد قطاع التمور في تونس قدراته التسويقية

تـوزر (تونس) – دق منتجو التمور بمنطقة الجريد جنوب تونس، صافرات الإنذار أمام العراقيل والمشكلات اليومية التي تواجههم مع بداية كل موسم وهو أمر يرون أنه يفقد القطاع قدراته التسويقية، وبالتالي عدم جنبي عوائد ترضيهم من المبيعات.

وتموّن منطقة الجريد المعروفة بواحات النخيل البلاد بأكثر من 60 ألف طن من طلبات السوق المحلية، وخصوصا "دقلة النور" التي تعد أجود أنواع التمور، أما الباقي فيذهب إلى التصدير إلى الخارج.

وتضم منطقة الجريد نحو مليوني نخلة من بين 5.4 مليون نخلة منتشرة في مناطق البلاد، منها 3.5 مليون نخلة من الأصناف الجيدة، وهي تحتل المرتبة الثانية بعد ولاية (محافظة) قبلي المجاورة من حيث الإنتاج وخاصة "دقلة النور".

وتواجه مزارعي التمور العديد من الصعوبات منها تراكم ديونهم تجاه البنوك وضعف أداء الجمعيات المائية المتخصصة بتنظيم توزيع الري، وكذلك بطء عمليات بيع التمور على أشجار النخيل، إضافة إلى مشكلات التخزين والترويج.

ورغم أن هذه المشكلات سنوية، فإنها تضاعفت هذا العام إثر الأضرار التي لحقت بالتمور جراء الإصابات بعنكبوت الغبار المعروف محليا باسم "بوفروة"، وهو مرض يصيب التمور، والتي تتفاوت من واحة إلى أخرى بسبب التأثير السلبي للتغيّرات المناخيّة.

ويشير عارف ناجي، رئيس الاتحاد المحلي للفلاحين في توزر، إلى أن واحات الجريد تنتج أكثر من 62 ألف طن، منها 45 ألفا من دقلة النور و15 ألف طن من العليق والكنتة والأخوات، وهو نوع من التمور المحلية.

وبحسب الإحصائيات الرسمية، تنتج تونس نحو 200 صنف من التمور من أهمها دقلة النور والفطيمي ولخوات والكنتة والعليق.

«دقلة النور» ألذ ما يمكنك تذوقه

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج التمور هذا العام سيرتفع بنحو 13 في المئة عن الموسم الماضي لتصل إلى نحو 368 ألف طن.

وارتفع إنتاج التمور خلال الموسم الماضي بنحو 44 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 345 ألف طن مقابل 331 ألف طن في الموسم السابق له.

ويوضح ناجي، في حديثه للأناضول، أن "أزمة الإنتاج والبيع بدأت تتفاقم عام 2016، لكنها تعمقت تماما مع تداعيات جائحة كورونا، إذ كانت تونس تصدر ما قيمته أكثر من 317 مليون دولار" سنويا.

ويشير إلى تراجع أسعار التمور "إذ لم يعد يحقق حتى كلفة الإنتاج"، وقال "كنا نعتقد أن أزمة ترويج المنتج تعود إلى تراجع التصدير، ولكن تبين أن التصدير متواصل، وهو ما يدل على أن الجهات المتحكمة هي التي وراء هذا التلاعب".

وتعد نفزاوة في قبلي والجريد في توزر أهم الواحات المنتجة للتمور الجيدة، إذ تنتج واحات منطقة نفزاوة قرابة 60 في المئة من الإنتاج التونسي، لتأتي واحات الجريد في المرتبة الثانية.

ويرى سالم بن سالمة، وهو مزارع وعضو في جمعية المنحلة للمواطنة الفاعلة، أن موسم التمور متعثر وغير منتظم على مستوى عمليات الجني والبيع، فضلاً عن أن الجفاف عمق الأزمة بانتشار الأمراض، وخصوصا عنكبوت الغبار.

ويعزو ذلك إلى عدم اتخاذ السلطات المعنية إجراءات استثنائية وعاجلة لعلاج الأمر، "فأغلب المنتج اليوم لا يزال على رؤوس النخيل، وهي من النوعية التي يصعب ترويجها في السوق المحلية".

ويؤكد أهل القطاع أن نسبة كبيرة من التمور ما زالت معلقة على رؤوس النخيل. ورغم تدني الأسعار، هناك ركود في عمليات البيع بسبب رداءة نوعها.

> **13**
> في المئة نسبة الزيادة المتوقعة في الإنتاج هذا الموسم قياسا بالعام الماضي

ويقول سالم معتوق، ناشط مجتمعي من مدينة حزوة المحاذية للحدود الجزائرية، إن تراجع جودة التمور هذه السنة يعود إلى عامل الجفاف وشح الأمطار، فضلاً عن التجار الموسميين الذين لم تتوافر لهم السيولة الكافية لإتمام عمليات الشراء، ما أثر سلبا على الحركة الاقتصادية في البلاد عموما.

وأضاف "وعدتنا الحكومات المتعاقبة بإحداث مجمع مهني مشترك للتمور في ولاية توزر، لتسهيل عملية الترويج. ولكن، رغم إنشائه عام 2018، بقي المجمع في تونس كما هو، ولم يقدم الحلول للمزارعين".

ويلفت معتوق إلى أن كبار التجار هم من يتحكمون بالسوق، اليوم، وهؤلاء لا هَمّ لهم إلا مصلحتهم. أما صغار المزارعين، فيجب أن تحميهم الدولة بتكوين تعاونيات وتنظيم دورات للتوعية.

وأدى شح الموارد المائية في مناطق الإنتاج، بسبب التراجع الحاد في مستوى المياه جراء الإفراط في الاستغلال غير الرشيد لسقي الواحات، وعدم تدخل السلطات لإيجاد الحلول الناجعة، إلى إعاقة إنتاج التمور في تونس خلال السنوات الأخيرة.

126 مليار دولار خسائر الاقتصاد اليمني خلال ست سنوات

واشنطن – كشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن حصيلة مأساوية للاقتصاد اليمني أكثر مما أعلنت عنه الحكومة الشرعية في وقت سابق بعد أن أدت ست سنوات من الحرب إلى أضرار جسيمة بالبنى التحتية والمنشآت واستنزفت كل مفاصل الاقتصاد وقطاعاته المنهكة.

كما امتدت آثار الدمار إلى قطاعات حيوية كالصحة والتعليم وخلفت ريالا منهارا وأوقفت إمدادات الوقود، ما تسبب في ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وجعلت من البلد أحد أسوأ دول العالم من حيث المجاعة.

وذكر تقرير حديث للبرنامج أعده مركز فريدريك إس باردي للدراسات المستقبلية الدولية بجامعة دنفر ونشره على منصته الإلكترونية أن الاقتصاد اليمني خسر حوالي 126 مليار دولار جراء الأزمة الراهنة.

وقدّر واعد باذيب وزير التخطيط والتعاون الدولي في الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، الشهر الماضي خلال اجتماع افتراضي مع مارينا ويس المديرة الإقليمية لمجموعة البنك الدولي لدى مصر واليمن وجيبوتي، أن الخسائر المباشرة بلغت حوالي 90 مليار دولار.

ويشير التقرير إلى أن حوالي 15.6 مليون يمني يعانون حاليا من الفقر المدقع من أصل 28 مليونا هم تعداد سكان البلاد.

وحذر من أن استمرار النزاع حتى 2030 سيتسبب في ضيق سبل العيش، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتدهور الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

وأظهرت تقديرات سابقة لوكالات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن هناك ما يقرب من 20.7 مليون شخص في اليمن في حاجة إلى مساعدات إنسانية في عام 2021، بينما يواجه أكثر من نصف السكان مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي.

وبينما يحدد التقرير المكتسبات المحتملة في حال تحقيق السلام، فهو يشمل كذلك تقديرات وخيمة العواقب لمسارات المستقبل في حال استمرار النزاع حتى عام 2022 وما بعده.

وقال أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن التقرير "يوفّر منظورا جديدا للتعامل مع أسوأ أزمة إنسانية وتنموية في العالم اليوم".

وأضاف "لا يزال الملايين من اليمنيين يكابدون ويلات نزاع يحاصرهم بين براثن الفقر ويقلص بشدة فرص العمل المتاحة أمامهم".

أخيم شتاينر

اليمنيون يكابدون ويلات نزاع حاصرهم بين الفقر وقلة فرص العمل

وتكابد الحكومة الشرعية من أجل تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعاني منها المناطق الخاضعة لسيطرتها على الرغم من المساعدات التي تتلقاها من حلفائها في المنطقة وفي مقدمتهم السعودية.

وما يعقد المسألة هو خسارة العملة المحلية لقرابة 180 في المئة من قيمتها أمام الدولار، فقد بلغ سعر صرف العملة الأميركية الأربعاء لمستوى جديد عند 1521 ريالا، مما قد يساهم في صعود حاد للأسعار ويعمق تدهور مستوى المعيشة في ظل انخفاض متوسط دخل الفرد بنحو 60 في المئة.